3

أثر الاعتماد: آراء الأكاديميين

يعتمد هذا البحث على خبرة عدة أعوام من تحليل التقييمات الخارجية لكل من الجودة والمعايير. ومن الجدير بالذكر أن الجودة والمعايير لا يعكسان معنى واحد. وسيستفيد هذا البحث من آراء أولئك المشاركين في الاعتماد في كل من بريطانيا وأمريكا الشمالية.

فلدى كل من الدولتين نماذج من الاعتماد على مدى عقود. وسوف تساعد تلك الآراء، وبدون التعمق فيها، في تحديد المنافع المتوقعة ومشكلات الاعتماد. ومع ذلك، ستثير تلك الآراء انتقاد المشكلات الأساسية الخاصة بالاعتماد عند تحليلها. وبشكل عام، فإن الرأي الذي يقام عليه هذا البحث هو أن أوروبا تهرع بشكل كبير نحو الاعتماد ويستند النهج المستخدم على آراء بسيطة حول ماهية الاعتماد وكيفية الحصول عليه.

والأهم من ذلك، أن هناك مجموعة أساسية، ولكنها غير محددة، أو مختبرة من المنح المقدمة لتشريع الاعتماد. فالاعتماد ليس محايد أو معتدل، كما أنه ليس سياسيًا. بل على العكس تمامًا، إن طريق الاعتماد سياسي للغاية وهو في الأساس تحول للسلطة بل تحول مخبأ خلف أيديولوجية جديدة في مجال الإدارة العامة المغطاة بالطلب الاستهلاكي والمُطابقة للمعايير الأوروبية، ويهدف هذا البحث لتوضيح ذلك. كما أن الاعتماد ليس عملية بعيدة، بشكل ما عن عملية مراقبة التدقيق والتقييم والمطابقة للمعايير مثل عملية الفحص الخارجي.

الاعتماد

قبل استكشاف تلك المشكلات، يوجد بعض التوجه نحو ماهية الاعتماد وكيفية تعلق هذا الاعتماد بالعمليات الخارجية الأخرى. قد يكون هذا الاعتماد لبرامج أو مؤسسات. إن الاعتماد هو إثبات أو إقرار بحالة المؤسسة أو البرنامج أو نموذج الدراسة وشرعية كل منها ومدى ملائمتهما.

الاعتماد المؤسسي

يوفر الاعتماد المؤسسي إجازة للعمل على نحو فعال. وعادةً ما يستند هذا الاعتماد على تقييم ما إذا كانت تتوافق المؤسسة مع الحد الأدنى من المعايير المحددة مثل مؤهلات الموظفين وأنشطة البحث وتحصيل الطلاب وموارد التعليم. كما أنها قد تستند على تقييم إمكانيات المؤسسة في تخريج الخريجين الذين يتوافقون مع المعايير الأكاديمية الضمنية أو الواضحة أو مع الكفاءة المهنية.

ففي أوروبا، على سبيل المثال، يجرى الاعتماد المؤسسي وتجديد الاعتماد من قبل جهات قومية إما إدارات حكومية أو وكالات تطلقها الحكومة أو الهيئات العامة غير الوزارية التي تصدر أحكامًا رسمية بشأن الاعتراف بالاعتماد. وفي بعض الدول، ومع منظومة التعليم العالي بالقطاع العام المهيمن أو الكامل، هناك القليل من الحاجة إلى الاعتماد المؤسسي بحد ذاته، ولكن هناك حاجة متزايدة لآلية تشريع أو تطوير وضع المؤسسات التعليمية غير الجامعية إلى وضع المؤسسات الجامعية، كما حدث، على سبيل المثال في المملكة المتحدة والسويد. وقد تغير التركيز على الاعتماد المؤسسي بالولايات المتحدة الأمريكية. في البداية كان الاعتماد وسيلة تستخدمها الكلية أو الجامعة لتقنع المؤسسات الأخرى أن طلابها ومقرراتها يجب أن تُقبل من قبلهم والعكس صحيح.

ثم تطور ذلك ليصبح شكلًا من أشكال المسؤولية العامة مما يوفر الطمأنينة لأولئك الذين خارج التعليم العالي، بالإضافة إلى أولئك الذين بداخله، حيث يجعل للمؤسسة الصلاحية لتقديم برامجها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الطابع التطوعي لهذه العملية، يوجد ارتباط تمويلي من خلال الأهلية لاستحقاق الحصول على المساعدات

الاتحادية. وعلى نحو متزايد، كان هناك تحول في الاعتماد للتركيز أكثر على النتائج، وخصوصًا نتائج تعليم الطلاب. وفي كندا، أسست حكومة أونتاريو لجنة تقييم الجودة في التعليم بعد المرحلة الثانوية لفحص طلبات تقديم الشهادات من المؤسسات بخلاف الجامعات الممولة من الدولة بالولاية.

يهدف الاعتماد المؤسسي، وخصوصًا المعترف به من البداية، ليصبح أكثر بروزًا في الدول التي تقدم خدمات التعليم العالي الخاص والجديد مثل الذي بأمريكا وأوروبا الشرقية. على سبيل المثال، قُيم المجلس الوطني للجامعات بفنزويلا ومنح التراخيص لمؤسسات تعليم عالي تجريبية وجديدة وتستمر في تقييمها حتى تحصل على الاستقلال التام. وافق النواب في الندوة الدولية "انتهاء الجودة؟" على أن الاعتماد المؤسسي كان مفيدًا من الجانب النظري ويضمن تكامل التعليم العالي ويتضمن التكامل الدولي.

وعلى الرغم من ذلك، يعد سياق ومرحلة تطور التعليم العالي داخل المنظومة أمر متغير رئيسي في تحديد أهمية الاعتماد. فكلما كان التطور حديثًا، فكلما زاد التفكير في الحاجة إلى الاعتماد المؤسسي. في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يقدم الاعتماد المؤسسي مع المؤسسات المقامة العودة على عملية المراقبة.

اعتماد البرنامج

يمكن اعتماد البرنامج من أجل الوضع الأكاديمي الخاص بهم أو قد يتم اعتمادها لإنتاج متخرجين ذوي كفاءة مهنية لممارستها، ويشار إليها عادة بالاعتماد المهني. يهدف الاعتماد على المقررات في أمريكا الشمالية إلى التركيز على المجالات المهنية. واعترفت 14 جمعية مختلفة من الجمعيات التطوعية غير الحكومية بتقديم الاعتماد في الجمعيات التي وجد أنها تتوافق مع معايير الجودة المذكورة.

فتحكم الجهات المقدمة للاعتماد ما إذا كانت برامج الدراسة تُعد الخريجين بشكل ملائم للدخول في المجال المهني. فهذا مماثل تمامًا للدور الذي تلعبه الجهات المهنية والنظامية في المملكة المتحدة والتي تتحكم أيضًا في الدخول إلى المهنة من خلال جعل

الاعتماد للبرنامج شرط مسبق قبل دخول الطالب بها.

فربما تكون أكثر قسوة من نظرائها بالولايات المتحدة، فبعض الجهات تضع وتقيم اختباراتهم الخاصة وتتطلب مدة خبرة بالعمل تسجيل الخريجين كمهنيين مسبقًا بالكامل. اختير الاعتماد الأحدث في الدول الأوروبية الشرقية مثل المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا، على الأقل في البداية، لاعتماد البرنامج في كافة المجالات الأكاديمية. ويبدو ذلك موضوعًا بشكل أساسي لتقديم الاعتماد الأكاديمي بدلًا من المهني في أعقاب الحقبة السوفيتية.

تظهر تزايد مقترحات الاعتماد الجديد للبرنامج في بعض الدول الأوروبية الغربية التي ترتبط بتحويل درجة البكالوريوس إلى الماجستير في الغالب كاعتماد أكاديمي. وبدلًا من عمليات الاعتماد المؤسسي لإقامة مقررات درجة البكالوريوس للماجستير استنادًا على التقديم الحالي للخدمات، حيث تظهر نية بعض الدول في اعتماد كل برنامج جديد.

الترخيص بالممارسة والاعتماد

هناك اختلاف بين التخرج من برنامج معتمد والحصول على إجازة بالممارسة. ونجدهما متماثلين في بعض الحالات، وخصوصًا للخريجين من بعض برامج الدراسات العليا. ويُعد تقدير الدراسات العليا في بعض الأحيان مادة محددة مطلب أساسي لسير العمل بمقرر الدراسات العليا أو الدبلوم في هذا المجال.

وفي بعض الحالات، تُعد أي شهادة جيدة بدرجة عدم التخرج شرطا مسبقًا للحصول على المزيد من التدريب المهني. فعلى سبيل المثال، في القانون، في المملكة المتحدة، هناك مقرر للتحويل للدراسات العليا مدته عام واحد، وعلى الطلاب بغير القانون أن يدرسونه قبل الالتحاق في برنامج التأهيل للدراسات العليا بالمجموعة القانونية. وفي العديد من المجالات المهنية، يُعد الحصول أو التخرج من برنامج أكاديمي معتمد ومناسب خطوة أساسية وشهادة مهنية كاملة، وبالتالي يعتبر إجازة، تتبع فقط بعد مدة قليلة من الخبرة العملية. وفي بعض الحالات، ومثلها مثل التعليم تمامًا، قد تكون إجازة الممارسة مستقلة

عن دراسة برنامج معتمد. وفي العديد من ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعتمد الحصول على إجازة التدريس الحصول على شهادة علمية معتمدة للتدريس.

الصلاحية والاعتماد

عند إجراء الاعتماد للموضوع أو البرنامج، من المهم التمييز بين التشريع وإعادة والتشريع والاعتماد وإعادة الاعتماد، حيث يشير التشريع إلى عملية داخلية في المؤسسات. ولذلك، تضمن عملية التشريع أن أي برنامج جديد قد حقق المعايير المؤسسية الداخلية. التشريع هو إقرار بإقامة وتشريع البرنامج.

في بعض الدول مثل المملكة المتحدة، تعد عملية تقديم برامج جديدة من الدراسة ونماذج المحتوى الداخلي في بعض المجالات، مثل العلوم الاجتماعية، عملية داخلية. وفي الدول الأخرى، تتطلب البرامج الجديدة موافقة خارجية من الوكالة أو الإدارات الحكومية إذا كانوا في المجالات المهنية قد تحتاج لمزيد من الاعتماد. وفي دول أخرى، هناك قيود على التطورات الجديدة، كما هو الحال في النرويج، إذا كان مجال المادة مقر به جيدًا في المؤسسة، يمكن فتح برامج جديدة تصل إلى 90 ساعة معتمدة. وإعادة التشريع هو تجديد رسمي لهذا الإقرار.

لدى أكثر المؤسسات عمليات مراجعة دولية للبرامج الحالية للدراسة ولنماذجها العريقة. قد ترتبط هذه العملية بالاعتماد الخارجي ولكنها كثيرًا ما تكون عملية داخلية في إطار المعايير المسموح بها، وعادةً ما تتوافق مع الإرشادات التوجيهية الواضحة. كما يجوز إنابة تجديد الاعتمادات الخارجية إلى إجراء تجديد التشريع الداخلي. ويعد الاعتماد اعتراف رسمي أو خارجي ورسمي بالبرنامج.

وقد يكون ذلك بغرض التمويل أو قد يكون لتسجيل البرنامج كمقدم لخدمات التعليم المهني. قد تكون وكالة الاعتماد الخارجي وكالة وطنية أو وكالة نظامية خاصة أو هيئة تنظيمية أو مهنية لديها سلطات مفوضة بها. ولذلك، تجديد الاعتماد هو التجديد الرسمي للبرنامج.

معايير الاعتماد والقرارات

وُصف الاعتماد بأنه إقرار عام بأنه قد تم الوصول إلى الحد المحدد من الجودة أو تجاوزه. وعلى الرغم من ذلك قد يقول المرء أن الاعتماد هو أكثر من كونه مستند على الحد الأدنى عن كونها عن الجودة العملية. ومع ذلك تكون قرارات الاعتماد، أو على الأقل ينبغي أن تكون، قائمة على مقاييس أو معايير محددة سلفا بشفافية متفق عليها. ليست كل معايير الاعتماد تتسم بالشفافية المطلوبة. فالاعتماد هو حالة ثنائية، سواء كان برنامجا أو مؤسسة معتمدة أم لا. ومع ذلك، فإن حتمية هذه الحالة الثنائية غير واضحة أو تم تخفيفها من قبل قرار "الملكية" الذي يسمح، في الواقع، بتقديم الاعتماد. ويتراوح ذلك بين اعتماد الموضوع إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، من خلال مدة اختبار للاعتماد للسماح بإعادة التقدم بطلب الاعتماد.

بؤرة الاعتماد

ركز الاعتماد على المدخلات أو العمليات أو المخرجات أو أي مزيج من ذلك. ويهدف اعتماد البرنامج إلى بؤرة المدخلات مثل التوظيف وموارد البرنامج وتصميم المناهج والمحتوى.

ويتناول أحيانا العملية التعليمية ومستوى دعم الطلاب. وأحيانا يستكشف اعتماد برنامج النتائج مثلًا قدرات الخريجين ومدى صلاحيتهم للعمل. في بعض الحالات، قد يكون متوسط التنفيذ محورا رئيسيا، وخصوصا عندما يختلف عن القاعدة. على سبيل المثال، فإن عملية الاعتماد الأولية لمجلس الجوائز الأكاديمية الوطنية (CNAA) التي كانت تعمل في منظومة العلوم التطبيقية البريطانية، ركزت على المدخلات إلى البرنامج وطريقة التدريس وقائمة الكتب وخطط المنهج الدراسي المقترحة.

وبالتالي، يمكن أن يتم اعتماد برنامج قبل التحاق أي من الطلاب. على سبيل المثال، يمنح فقط مجلس اعتماد تعليم المعلم (TEAC) بالولايات المتحدة وضع ما قبل الاعتماد لبرامج تدريب المعلمين الجدد. ويُتبع الاعتماد الكامل فقط عندما يقوم الأكاديميين بجعل

الحالة أن "نجح برنامج التعليم المهني في إعداد المتعلمين المختصين ورعايتهم والمربين المحترفين والمؤهلين"، وذلك بمجرد دخول الطلاب بالبرنامج. إن التركيز على الاعتماد الكامل هنا يكون على مخرجات البرنامج. ولا يعد ذلك عدم نموذجية لاعتماد البرنامج المهني الذي ينفذ في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. ويهدف الاعتماد المؤسسي إلى التركيز على البنية التحتية الشاملة، وخاصة الحيز المادي، بجانب تكنولوجيا المعلومات وموارد المكتبة والتوظيف. وقد يتم تناول ذلك من وجهة نظر خبرة التعلم الشاملة لدى الطالب.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يركز الاعتماد المؤسسي على الترتيبات المالية وقدرتها على البقاء وكذلك الحكم والتنظيم والدعم الإداري. حيث تقدم المؤسسة خدمة التعلم عن بعد أو عبر الإنترنت، وقد يكون وسط التنفيذ هو التركيز على إجراءات الاعتماد.

وعلى نحو متزايد، تركز وكالات الاعتماد المؤسسي الإقليمية التابعة للولايات المتحدة على النتائج والفعالية. فعلى سبيل المثال، تحدد رابطة الشمال الغربي للمدارس والكليات والجامعات تقييم الفعالية المؤسسية باعتبارها شروط الأهلية الأساسية للترشيح للاعتماد. وبالمثل، فإن المطلب الرئيسي لاعتماد الكلية من الرابطة الجنوبية للكليات والمدارس هو أن "المؤسسة يجب أن تشارك في عمليات التخطيط والتقييم القائمة على البحوث الجارية والمتكاملة وعلى نطاق المؤسسية التي تتضمن مراجعة منهجية للبرامج والخدمات لإثبات أن المؤسسة قد قامت بإنجاز مهمتها بفعالية.

ومن حيث المبدأ، على الرغم من أنه بدلا من التركيز على عملية المدخلات والمخرجات، يمكن أن يقوم الاعتماد على الاعتراف بأن المؤسسة لديها فالرقابة المناسبة وعمليات الرصد لضمان الجودة والمعايير المرضية. ومع ذلك، يُنظر عادة إلى تحديد الآليات المناسبة بوصفها وظيفة التدقيق المتميزة عن العملية الرسمية لاعتماد مؤسسة، ولكن ربما تسهم فيها. ولكن، لا يقتصر مصطلح المراجعة على استكشاف العملية التنظيمية.

على سبيل المثال، تتضمن عملية الاعتماد "المراجعة الأكاديمية التي يقوم خلالها المدققين بزيارة الحرم الجامعي للتحقق من الأدلة التي تدعم الادعاءات التي وردت في موجز الاستفسار".

الأساس المنطقي

وبدلا من ذلك فإن الأكثر تعقيدا هو الأساس المنطقي الزاعم للاعتماد. ويكون الاعتماد بشكل أساسي على السيطرة على القطاع. ويتضح ذلك أكثر بكثير في الاعتماد عنه في عمليات تدقيق الجودة الخارجية الأخرى مثل التدقيق والتقييم أو الدراسة الخارجية. على الرغم من أن الاعتماد يشمل الامتثال والمساءلة غير المباشرة، فإن وظيفته الرئيسية هي المحافظة على السيطرة على القطاع والبرامج المقدمة.

إن التحسين مستلهم من عمليات الاعتماد، والتي تؤكدها بعض الوكالات أكثر من غيرها. تم تصميم الاعتماد المؤسسي لضمان أن المؤسسات المشكوك في جدارتها لا تصبح قائمة كمؤسسات تعليم عالي أصلية. وقد يرصد الاعتماد أيضا القطاع للتأكد من أن المؤسسات المعتمدة تواصل الوفاء بتوقعات الجامعة أو الكلية. إن أحد الاهتمامات الرئيسية هو الحاجة للسيطرة على المنظمات القائمة على الربح، التي يختلف دافعها عن القطاع العام. في العديد من البلدان، مع نظام التعليم العالي في القطاع العام السائد، هناك القليل من الاعتماد المؤسسي أو لا يوجد في حد ذاته والذي يتم تغذيته عن طريق أيديولوجية الإدارة العامة الجديدة، لإلزام المؤسسات بإثبات المساءلة عن الأموال العامة، ولكن كان يوجد الميل المتزايد لذلك.

وعلى الرغم من أنه ليس كالاعتماد، إلى أقصى حد، فإن عدم إظهار المساءلة المرضية يمكن أن يؤدي إلى "إلغاء الاعتماد" في شكل إغلاق أو دمج مؤسسات غير مرضية، كما حدث في قطاع كلية التربية الإضافي في المملكة المتحدة. كما أن الاعتماد على مستوى البرنامج أيضًا يستند على السيطرة. يستند الاعتماد الأكاديمي للبرامج في أوروبا الشرقية على ضمان مستويات كافية، وهي وظيفة يتم تنفيذها، في الواقع، في المملكة المتحدة عن طريق نظام فحص خارجي.

وعلى الرغم من أن هذا الأخير ليس اعتمادا في حد ذاته، فقد تؤدي تقارير الفاحصين غير المرضية إلى إغلاق أو معاقبة البرنامج سواء من قبل إدارة المؤسسة أو نتيجة لأشكال أخرى من الرصد الخارجي مثل مراجعة موضوع خارجي أو التدقيق الأكاديمي. إن

الاعتماد المهني يستند أكثر على الرقابة المقصودة.

فهو حول وكالة خارجية تحافظ على الرقابة على مجال موضوع الدراسة الذي يرتبط بمجال العمالة المهني، وخصوصا حيث تتطلب الممارسة شهادة منفصلة عن المؤهل العلمي.

على الرغم من أن هذه الأجهزة توفر المبادئ التوجيهية التي التزمت بها جهات الاعتماد الناجحة، تعد هذه المبادئ التوجيهية هي مظاهر رقابة المنظمة على القطاع. في بعض الأحيان تكون الرقابة قائمة على التشريع، مثل الوظيفة التنظيمية الخاصة بالمجلس الطبي العام البريطاني. في بعض الأحيان، على الرغم من عدم وجود سلطة تنظيمية، أقرت الهيئة المهنية في هذه المهنة أنه من المستحيل الحصول على عمل في بعض المجالات دون ذلك، مثل وضع الهندسة القانونية للعمل من أجل السلطات المحلية البريطانية.

طرق وآليات الاعتماد

يتضمن الاعتماد مجموعة من الإجراءات المحددة لجمع الأدلة لتصميم اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت المؤسسة أو البرنامج ينبغي أن تمنح حالة الاعتماد. وتقع المسؤولية على عاتق المتقدمين لـ "إثبات" مدى الملائمة، أي أنها تلبي الحد الأدنى من المعايير. وتتداخل الطرق التي يتم جمع هذه الأدلة عن طريقها مع الأساليب المستخدمة في عمليات التدقيق والتقييم والفحص الخارجي.

وتشمل الأساليب المكونة عنصر التقييم الذاتي، وتحليل الوثائق، وتدقيق مؤشرات الأداء، وزيارات الأقران، والتفتيش، واللجان التي تشكل خصيصا لهذا الغرض، وتفويض المسؤولية للجان الداخلية، في كثير من الأحيان، عن طريق تكليف وكيل للممتحنين الخارجين أو المستشارين، الدراسات الاستقصائية بين أصحاب المصلحة المتعددين، مثل استطلاعات رضا الطلاب والخريجين والدراسات الاستقصائية لصاحب العمل، والتدخل المباشر، مثل الملاحظة المباشرة للتدريس في حجرات الدرس أو فرز درجات أعمال الطلاب. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، تستمد الأدلة المستخدمة من قبل الهيئات المهنية من واحد أو أكثر من الأسباب التالية: تبادل المراسلات وتدقيق

الوثائق والزيارات الخاصة في الموقع أو الحضور في مناسبات الإقرار الداخلية. في روسيا، يتم التركيز على البيانات الإحصائية. بعد زيادة الطلب على التعليم العالي والتغييرات الهيكلية واسعة النطاق، بما في ذلك، تأسيس الجامعات غير الحكومية أصبح الاعتماد في روسيا الآن قائم على التقييم الإحصائي المقارن.

الاعتماد والتدقيق والتقييم والفحص الخارجي

على الرغم من أن الاعتماد يختلف عن التدقيق والتقييم والفحص الخارجي فإن هناك درجة من التداخل بين هذه العمليات الخارجية المختلفة. وهناك تداخل في الهدف، والتركيز، والمنطق وطرق الأشكال المختلفة للرصد والتقييم الخارجي. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، تتم الدعوة بشكل متزايد إلى عمليات الاعتماد من قبل الدوائر الداخلية والخارجية للتعليم العالي لإثبات المساءلة والتحسين.

وعلاوة على ذلك، فقد أفاد المجلس الوطني لهيئات الاعتماد المحلية بتحول تركيز الأعضاء من المدخلات إلى مخرجات تعلم الطلاب وينتظر مفوضو الاعتماد المحليون من المؤسسات تقديم أدلة مباشرة على تحقيق النتائج. وعلى الرغم من ذلك، هناك فارق واحد كبير، وهو أن التدقيق والتقييم والفحص الخارجي يعملون على فرضية أن المؤسسة أو البرنامج يعمل بشكل مناسب، وينبغي على العملية الخارجية أن تثبت خلاف ذلك. على سبيل المثال، يتضمن التدقيق غالبا منهجية تهدف إلى اختبار جدية الادعاءات المؤسسية أو البرنامج.

وعلى الرغم من ذلك، يحول الاعتماد هذه الجولة، وينبغي على المؤسسات أو البرامج إثبات أنهم مستحقون. على سبيل المثال، يقوم مجلس اعتماد تعليم المعلم، بإلغاء الاعتماد "عندما يكون رجحان الأدلة غير كاف وغير حاسم".

الفروق الدقيقة

بالتالي فإن للاعتماد ثلاثة فروق دقيقة. أولا، ينطبق الاعتماد باعتباره عملية على المنظمات المتقدمة بالطلبات. ثانيا، الاعتماد هو التسمية التي قد تحصل عليها المؤسسات أو

البرامج كنتيجة لإجراءات الاعتماد. ثالثا، وهذه تدعم الاثنين السابقتين أن الاعتماد هو "فكرة مجردة من سلطة التصريح الرسمي"، الذي صدر عبر قرارات رسمية عن الاعتراف. أنه ذلك التجريد التدعيمي الذي يعطي الاعتماد شرعيته.

ومن المفارقات، أن هذا التجريد، البديهي في كثير من الأحيان، ليس الجانب الجوهري تقليديا للاعتماد. كما أشار جونز، "كان الحضور الأصلي للاعتماد هو الأكاديمية نفسها. لم تنشأ هذه العملية ردا على مخاوف بشأن الجودة التي عبر عنها الجمهور الخارجي... " ينسجم هذا الفرق الدقيق الثالث مع المسالة المشار إليها فيما سبق، من سياسات وأيديولوجية الاعتماد الداعمة. أنه يؤدي إلى التحقيق في علاقات السلطة المتجسدة في عملية الاعتماد. وتكشف دراسة تصورات هؤلاء الذين شاركوا في اعتماد أنواع مختلفة عن وجهات النظر السطحية حول الفوائد.

على الرغم من ذلك، يكشف أيضا فحص الدرجة الثانية من التعليقات عن الأبعاد السياسية والإيديولوجية. وتلعب الهيئات المهنية والتنظيمية ثلاثة أدوار. ومع ذلك، تمثل الهيئات المهنية أيضا مصلحة الممارسين المهنيين ويتصرفون هنا كالجمعية أو النقابة المهنية أو كمجتمع متعلم يساهم في التطوير المهني المستمر.

ثالثا، تمثل الهيئة المهنية أو التنظيمية المصلحة الذاتية الخاصة بها: تعمل المنظمات للحفاظ على مكانتها وقوتها المتميزة كهيئة رقابية. وذلك يكون حيث تصبح الرقابة المشرعة من قبل المصلحة العامة مرتبكة عن طريق الرقابة المستندة إلى المصلحة الذاتية.

وجهات نظر المشاركين

تستمد الآراء التالية من الكتابات القليلة الموجودة عن آراء المشاركين حول الاعتماد وردود 53 من الأكاديميين والإداريين الذين شاركوا في عمليات الاعتماد.

وتتكون هذه المجموعة أساسا من المملكة المتحدة مع بعض المساهمات الكندية والأسترالية ومن الولايات المتحدة. تم جمع التصورات النوعية عبر الإنترنت من خلال مراسلات البريد الإلكتروني. علق معظم المشاركين على مسألة الاعتماد بدلا من العمليات

المؤسسية وتتعلق تعليقاتهم ب 24 منطقة انضباط مختلفة، فضلا عن اعتماد ممارسات التعلم والتعليم في حد ذاتها. وقد وردت اقتباسات ولكن لأسباب تتعلق بالسرية يتم تعيين المصدر عددا، ويتعلق الباقي من المرجع بالبلد ومنطقة الموضوع الذي يتحدث عنه المجيب.

وإلى أقصى حد ممكن، تم وضع الاقتباس في سياق دون جعله طويلا جدا، وأحيانا يتم تفكيكه ظاهريا، وذلك باستخدام المفاهيم السوسيولوجية من الدلالة، والمفهوم و"أسطورة"، وقد أبلغ هذا الأخير الإيديولوجية السائدة. ويتنوع اعتماد البرنامج في المملكة المتحدة بشكل كبير ويشارك حوالي 100 من الهيئات التنظيمية والمهنية في شكل من أشكال اعتماد برامج التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي البريطانية.

الحاجة والتوظيف والتسويق

ومع ذلك، بالنسبة لمعظم المشاركين ارتبطت هذه الحاجة ارتباطا وثيقا بالقلق من أن تسويق البرامج في بعض المناطق يرتبط بشكل وثيق بحالة الجهات التي تقوم بالاعتماد وأن الفشل في تحقيق الاعتماد سيكون إشكالية:

- الاعتماد المهني مفضل من قبل أرباب العمل والطلاب والدورات التي يتطوع بها المزيد من الطلبة من تلك التي لم يكن لديها ذلك. وهذا قد يعني أن الفرق بينهما هو التشغيل وعدم التشغيل.
- وعموما، أشعر بأنها شيء قيم. ولكن ذلك يعتمد أيضا على ما هي الوسائل القيمة للجامعة. في حالتنا إنها لا تمكننا فقط من التأكد من أننا سوف نبتكر البرنامج الذي كان جديدا، ولكن أيضا ذلك الذي كان للتسويق كالاعتراف المهني يعد قرارا هاما للمتقدمين.
- انطباعي من الإدارة المركزية هو أن الاعتماد قيم للغاية: يبحث طلاب القانون عن برنامج معتمد، وبالتالي فإن غياب أو فقدان الاعتماد من شأنه أن يسبب قلق كبير من وجهة نظر الخاصة بتوظيف الطلاب.

تم الإقرار بالإشارة إلى أهمية العالم الحقيقي أيضا من قبل الآخرين:

- لقد كان تعاوننا مع هذه الهيئات الناشئة مفيدا لنا في تشكيل مسار مقرر البلاي وورك، حتى عندما لم نتفق مع الاتجاهات السياسية لبعض منهم. إنها تحافظ بالتأكيد على استمراريتنا في السياسة الاجتماعية والرأي العام.

ومع ذلك، تشير التعليقات حول أهمية العالم الحقيقي، إلى أن مفوضو الاعتماد في تناغم مع العالم الحقيقي، وهي نقطة خلافية.

وقد سئل أحد المجيبين من الولايات المتحدة، إذا لم يكن الاعتماد مرتبطا بالتمويل الاتحادي أو الترخيص المهني، وهل فهل تسعي له مؤسستكم وبرنامجكم على أي حال؟ والافتراض هنا هو أن هناك وجهة نظر خارجية موضوعية وهي محافظة هيئة الاعتماد الخارجي. وعلى الرغم من ذلك قد تم تخفيف "الموضوعية" من قبل الوظيفة الرقابية للمنظمة إلى تكون في حد ذاتها وظيفة لمصلحتها الخاصة.

الانتظام

إن الافتراض هو أن الانتظام مهم ومطلوب، وبالتالي فإن جميع المقررات ينبغي أن "تغطي" نفس المضمون. ويفترض هذا أن تغطية نفس محتوى المقرر يعادل انتظام التعليم وفهم الموضوع.

ويبقى السؤال، ما إذا كان الطلب على الانتظام هو الهيئة المهنية لحماية الجمهور وتمثيل مصالح أعضاءها أو لتعزيز مركزها؟ إن الافتراض هو أن هناك جهة توجيهية خارجية تعرف ما هو الأفضل وأن على الأكاديمية التكيف معها.

وهناك رأي بديل أقل اعتدالا:

- أنه يبدو في بعض الأحيان أن يكون حول مدى قوة الوكالات والهيئة المهنية أو المؤسسة، ولقد كانت لي تجربة في ذلك تسير في كلا الاتجاهين... وفيما يتعلق بعلم النفس، فقد أدي ذلك في البداية إلى التشدد فيما يتعلق بالمدارس الإلزامية السكنية للحصول على شهادة مسماه، وأن تلك السيدات المتضررات من ذوي احتياجات

رعاية الأطفال. وقد قمنا بعد ذلك بإعادة التفاوض بعد الكثير من التعليقات، ولأن الطلاب لا يعجبهم شيء، وجدنا بعد ذلك المال لتوفير البديل، وتم تطوير التجربة عبر الإنترنت.

هل قرأنا هذا على أنه حماية الجمهور أو هل هذا التشدد الذي ولد من المجتمع يستدعي مهمته للأمن العام لتعزيز قوته السياسية والمعرفة؟ ما الذي يهم إذا أخذ طلاب علم النفس في المرحلة الجامعية في مقررات شهادات مختلفة المناهج المختلفة التي تدرس بطرق مختلفة؟

ويقول توني غيل، الأمين العام الفخري السابق لجمعية علم النفس البريطانية "نظرًا لأن الشهادة الأولى في علم النفس لا تمنحك الإجازة للممارسة، تعتمد الجمعية المقررات التدريبية للطلاب الجامعين لأسباب سياسية، التي لديها القليل لتفعله مع الأمن العام أو التربية.

- في عام 1967 التقى رؤساء القسم الثائرون في فندق براون في مايفير، للاحتجاج على تحرك الجمعية نحو منهج وطني. أرادت الجمعية تحديد ليس فقط المنهج ولكن أيضا وقت التدريس المخصص لكل عنصر فيه. وقال الرؤساء أنه ينبغي أن تحافظ أقسام الجامعة على استقلاليتها وأن تقرر بنفسها ماذا ومدي ما ينبغي أن يدرس. إنهم يعتقدون أن الذيل البيروقراطي تسعى لإضعاف الكلب الأكاديمي. لكنها خسرت المعركة. لسنوات عديدة اعتمدت الجمعية شهادة علم النفس ومنحت جي بي أر للدرجات المعتمدة.

الأكاديمي أو الممارس

يؤدي هذا إلى التأثير النسبي من الأكاديميين والممارسين في مجالات بعضهم البعض. "كثيرا ما يكون هناك توتر واضح بين أولويات الأكاديمية وتلك المهنية في الهندسة أو العمل الاجتماعي مثلا.

أعتقد أنها ذات قيمة في الحالات الآتية:

- عندما يركزون على المهنية بدلا من الجانب الأكاديمي للبرنامج،
- عندما يعترفون صراحة أن الطلاب يتم تعليمهم وليس مجرد تدريبهم للمهنة.
- عندما تدار من قبل أقرانهم.
- عندما يطلبون رؤية التوثيق الأساسي فقط بصرامة.
- عندما يكونون على استعداد لاحترام الخبرات والأحكام والأخذ بها بثقة، على سبيل المثال، الممتحنين الخارجيين.
- ويمكن أن تكون ضارة ومزعجة، على الرغم من ذلك، عندما يحدث العكس في أي من تلك الأمور السابقة. أعتقد أنها مسألة تثير قلقا خاصا عندما تحاول الهيئات المهنية نقض الأحكام الأكاديمية في الأمور الأكاديمية، على سبيل المثال، تصميم المناهج والمحتوى وتقييم الجوانب الأكاديمية للمقرر.

ويبدو أن القلق الرئيسي هنا هو أن التعدي المتصور من الممارسين في المجال الأكاديمي، وخاصة الذي يتطلب محتوى مقرر معين، مما يجعل المطالب حول أساليب التدريس والتعلم، كما لوحظ مع علم النفس، وحتى الاستجواب أحكاما تقديرية.

- على سبيل المثال في شهادة المحاسبة، يطلبون المجالات المحددة التي ينبغي أن تشملها في الاقتصاد، مثلا، لكن الاقتصادي الذي يدرس هذا الموضوع قد لا يعتقد ذلك وهذا في بعض الأحيان يسبب مشكلة. ومع ذلك، إذا كنت تأخذ المتطلبات المهنية للإقرار بأن تكون الحد الأدنى من المعايير فإن ذلك قد يكون مفيدا. ومع ذلك، في كثير من الأحيان لا تكون المعايير المهنية وتركز على ضمان عدم نجاح الطلاب بسهولة شديدة بدلا من مطالبتهم بالتطوير الشامل.

ويتكرر التشبيه (الكلب الذي يهز الذيل) في تعليقات المشاركين:

- لقد وجدنا اعتماد مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني ملحمة إشكالية مستمرة بسبب نقاط غير كافية زعما في المستوي أ للدخول. لدينا عدد كبير من الطلاب

الناضجين الذين ليس لهذا الموضوع صلة بهم وإلى جانب ذلك نفخر في مدى إمكانيتنا لرفع قدرة طلابنا خلال الدراسة وليس كيف كانت درجة تأهيلهم قبل المجيء إلى هنا ويبدو أن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني، مثل العديد من المؤسسات الأخرى، يسمح لذيل البيروقراطية بطريق الكلب. ينبغي أن تكون ادعاءات العضوية الفعلية مروعة في المتطلبات البيروقراطية ولكنها تبدو عاجزة عن إدارتهم التعليمية.

- كان لدينا مشكلة خاصة مع واحدة من المؤسسات الهندسية حول اللوائح التي تسمح بدرجات الشرف التي تمنح للطلاب الذين تم إعادة تقييمهم. أعتقد أننا قد وصلنا إلى وضع الكلب الذي يهز الذيل، "ومع ذلك" تم تضمين بند في اللوائح لاسترضاء هيئة الاعتماد.
- وأدرك أيضا، من أيام مؤهلاتي المهنية الوطنية القديمة من التدريب والتطوير، أن متطلبات هيئة منح الجمعية يمكن أن تحفز المراكز لتحسين جوانب عديدة من برامجها، ولكن يمكن أيضا في نهاية المطاف أن تصل إلى الذيل الذي يهز الكلب.

ومن الغريب أنه ينبغي على جميع هؤلاء المجيبين استخدام نفس العبارة عن الاعتماد على نحو ينطوي على تصور واضح في هذا القطاع حول الارتباك بموضع اتخاذ القرار. ومن المثير للاهتمام أيضا أن التشبيه يستخدم بدلا من أي بيان المباشر صنع حول المكان الذي ينبغي أن تقع فيه السلطة. في الواقع تحدث أحد المشاركين، وهو إداري، مباشرة فقط عن هيئات الاعتماد والأكاديميين الذين يتصارعوا على السلطة.

ويبدو تقريبا كما لو كان من المحرمات. وحتى جداول الأعمال السياسية المختلفة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية الاعتماد قلما يبدو حاصلة على علانية على الهواء. يحدث التوتر بشكل رئيسي في ثلاثة مجالات. محتوى البرنامج، وتنفيذ البرنامج والمتطلبات البيروقراطية. وتكون القضايا التي تخص التنفيذ بشكل خاص حول الرقابة المتنازع عليها وما يترتب على ذلك من منع الابتكار. تكون البيروقراطية بقدر ما عن تزامن العمليات كما تكون أعباء مرهقة ومتطلبات غير ضرورية.

المحتوى

ليست المشكلة بشأن محتوى البرنامج حول تحديد الموضوعات التي يجب أن تدرس ولكن كيف يعتبر هذا التحديد تقييدا. يميل الأكاديميون إلى الاعتقاد بأن الجهات الخارجية / الممارسين يحتاجون فقط إلى تحديد ما هي النواة الأساسية التي من شأنها تمكين الطالب ليصبح ممارسا ثم ترك الأمر للأكاديمية لتطوير برنامج تعليمي متماسك يتم تسليمه بطريقة يعتبرونها صحيحة من الناحية التعليمية.

التنفيذ والابتكار

اعتقد بعض المشاركين أنه كانت هناك إمكانية في الاعتماد لإعادة التفكير وتطوير الأفكار المبتكرة.

- لقد كانت لنا ريادة في مجال ابتكار البرنامج... لقد وجدنا أن وكالات الاعتماد الخاصة بنا كانت داعمة جدا لهذه الجهود وقد وفرت، في الواقع، كانت منبرا رائعا بالنسبة لنا لتبادل الابتكارات مع المجتمع الأكاديمي الأشمل. مع وكالات الاعتماد التي تسمح للمؤسسات بتطوير البرامج بما يتفق مع مهامها، وجدنا أن القيود الأولى التي تقدمها هيئات الاعتماد ذات الخبرة قد مهدت الطريق لدعم ابتكار برنامج هادف. وبمعنى من المعاني، كما تطورت البرامج لتلبية الاحتياجات الحالية، فكذلك أيضا تغيرت هيئات الاعتماد بدرجة كبيرة لتلبية قضايا التعليم والإدارة المعاصرة.

ومع ذلك، على الرغم من احتمال عدم وجود ضمانة، لأسباب مختلفة، أن هذا سيحدث.

وقد أثرت القيود الهيكلية وعضوية كل من لجان الزيارة على الابتكار.

- وعموما أنه يتوقف حقا على هيئة الاعتماد ومستوى المجال. لقد وجدت من خبرتي أنه كان مقيدا في بعض النواحي ولكن كانت هنـاك أيضًا فرص ليكون مبتكرا ويشمل المجالات ذاتها بطريقة مختلفة.
- يحفز اعتماد هيئة مهنية فرق البرنامج على إعادة التفكير فيما يقومون به، ويشجع

الابتكار، ولكن في كثير من الأحيان ضمن منطقة محددة مسبقًا. على سبيل المثال، حفزت شروط المعهد الوطني للموظفين والتطوير مقدمي خدمات التعليم العالي لإنشاء النتائج ذات الكفاءة للبرامج التي قد تكون أكاديمية بخلاف ذلك.

- تعتمد كليًا على المنظمة وعلى اللجنة التي تقوم بالزيارة، إن خبرتي كانت جيدة بالمعهد الوطني للمعماريين البريطانيين وتنموية، تماماً مثل المعهد الوطني لتخطيط المدينة. معهد الصحة البيئية- الألم الحقيقي- فهم يراقبون الأشياء التي لا تتطور. وتعتمد الفرصة مرة أخرى خاصةً على طبيعة الإرشادات التوجيهية وشهادات التقدير. وتعد الصحة البيئية في الامتثال والأخرى أكثر تنموية.
- كم قيمًا أنه لابد من الاعتماد بالتأكيد على كيفية تناول الأمر ولكن ما يخيفني هو أن تتدهور إلى صناديق وامتثال موقوت. والاستثناء الملحوظ هو اعتماد الأكاديميين من قبل معهد التعليم والتعلم في التعليم العالي، حيث يعتمد على مخطط سيدا. إن هذا نوعيا بشكل كامل. ولذلك، فمن الممكن بشكل قطعي أن يؤدي كما أنه يؤدي بالفعل إلى إعادة التفكير. يؤدي مخطط سيدا إلى كم كبير من الإبداع.

يرجع هذا الإدراك للآثار الإيجابية والإبداعية لعملية معهد التعليم والتعلم بالتعليم العالي، مع وجهات النظر المسبقة، وأيد ذلك المشارك الآخر:

- أعتقد جميع أفراد الفريق أن المناقشات كانت بالفعل مفيدة ومثمرة، وأن العمليات الخاصة بمنظمة التعليم والتدريس في التعليم العالي جديرة بالاهتمام. وأنا أيضًا أعتقد بأن تلك العمليات تشجع بالفعل على الابتكار والإبداع، كما أنها في نفس الوقت ساعد المبتكرين على التفكير بجدية أكثر بخصوص كيف سيتم تطبيق أفكارهم بالفعل على أرض الواقع.

وربما يكون المفتاح الاكتفاء بهذه العملية هو أنها تشجع على التأمل الذاتي، كما أنها تقودنا إلى التفكير المبتكر، مما يتطلب فرض الشرعية الأكاديمية بدلا من الانقياد. وتم تقليص عنصر التحكم الساري وزيادة عناصر الثقة والابتكار والعنصر التأملي. وقد ذكر مجيب ما (الشخص الذي يجرى معه التحقيق)، مشيرا إلى الهندسة:

- تركز قيود الاعتماد على المحتوى بدلا من التركيز على أسلوب التوصيل، لذلك ليس من الضرورة أن تقيد الابتكار في أساليب التعلم والتعليم.

تتفق هذه الإجابة المتشككة مع المناقشة المذكورة أدناه والتي تركز على تحالف بعض الأكاديميين مع الهيئات المهنية ضد مؤسساتهم. لم يكن فقط في مجال الهندسة حيث اعتقد أولئك المشاركين أن الاعتماد يقيد ويعوق الابتكار.

وقد أهتم المجيب بالحالات والمواقف حيث مضى المعتمد وراء المحتوى ووضع شروطاَ بخصوص التوصيل:

- اتخذ المجتمع الجيولوجي على عاتقه دور جديد كجهة رقابية على المؤهلات المهنية للجيولوجيين، كما كان المجتمع الجيولوجي في الطليعة بخصوص التطبيق من أجل اعتماد مقرراته. في الواقع، لا يمكن اعتماد جميع المقررات والدورات، وذلك لأن الجمعية الجيولوجية قد وضعت بعض الشروط الصارمة للغاية بخصوص عنصر العمل الميداني الخاص بالمقرر القابل للاعتماد... وفي تصوري، إنا نعتقد أنه علينا فعل ذلك (يقصد التوثيق والاعتماد) لكي نحتفظ بالمصداقية، وأنه في الواقع مجرد عراقيل لكي نتخطاها. حتى إننا نرى أن التوثيق والاعتماد قوة أو ضغط للركود وعدم الابتكار وذلك لأنه يمنعنا من اعتماد المناهج المبتكرة والجديدة التي نرغب في العمل بها.

المصطلحات هنا هي مصطلحات دلالية: "الجهة الرقابية" و"تخطي القيود" لا يشير فقط إلى الامتثال لمتطلبات وشروط الأخير، ولكن أيضا جعلت المنظمة من نفسها الجهة الرقابية على الانضباط، على الرغم من عدم تقديم أي مصلحة عامة واضحة من جانب هذه المتطلبات.

وأشار المشاركون الآخرون ضمنيا أيضا أن وظيفة التحكم تحول دون الإبداع:

- أثارت جميع أسئلتكم الإدراك الفوري للأمر. وخاصة خطر تقييد التطورات الجديدة بالإضافة إلى وضع منهج وطني واقعي.

- في الوقت الحاضر، أي عمل إبداعي أقوم به، وأرى أنه عملا إيجابيا، لابد دائما وأن أشاركه مع الغير لتعم الفائدة، ولكن ليس بشكل موجه... والأكثر من ذلك في موقف مثل "الاستئذان". وأعتقد أن هذا الأسلوب يقيد الآخرين الذين ربما يرون أنه من الواجب أن يستمروا في الامتثال على نمط منتصف الطريق.

في مسألة الحصول على موافقة، أشار المشارك الأخير إلى عملية التوسل. والدلالة الثانية على هذا التوسل هو عدم وجود ثقة في العمل الأكاديمي أو الأدبي وأيضا ما يوجد ضمنيا في نظرية بارسيزن، والدلالة الثالثة "الأسطورة أو الخرافة "هي أنه يوجد هيئة أو مجموعة تمتلك بالفعل المعرفة والحكمة للحصول على الإذن.

وهناك مأخذ بديل وهو رؤية الهيئات المهنية بعيدة عن حقيقة أوضاع التعليم العالي.

- يوجد قلة فهم أو استيعاب من قبل الجهات القانونية لشروط ومتطلبات أعباء العمل التي يحتاجها موظفين مؤسسات التعليم العالي. كما يوجد نقص في زمن التحضير والوقت لإلقاء المحاضرات والتصحيح، وغيره. وأضف إلى ذلك المجالات السريرية والحاجة إلى إجراء البحوث، والأعباء السريرية ونشر أو تقديم الأبحاث، وإجراء الاختبارات الخارجية، غيره، ويمكن أن تبدو الجهات المهنية بسرعة جهات منشغلة بعيدة المنال مع مشاغل الحياة الأكاديمية اليومية.

وقد ذكر أحد المشاركين ذوي لمحة عامة عن الاعتماد المؤسسي:

- بالنسبة لأمر تشجيع أو تقييد التغيير- لقد سمعت وجهتي النظر الخاصة بصوت أو رأي الإدارات. وبالنسبة لمشكلة واحدة محددة في وجهة النظر هي تقييد المناهج الدراسية. ومع ذلك، لقد قلنا بأن المدرسة تحتاج للعمل مع المشكلة لإحداث تغيير. ومن الجوانب السلبية الأخرى لا تساعد المشكلات المختلفة الأخرى في الوصول إلى حل حول ما تريده، مما يؤثر بشكل غير مباشر على تأجيل تغيير المنهج المرغوب.

ذكر بعض المشاركين أن تغير لجنة الزيارة للتغيير تعد سببًا في عدم التوافق في تنفيذ التغيير الإبداعي.

- فللإجابة عن سؤالك حول إعادة الابتكار، أعتقد أن العبء الإضافي الذي يقع على لجنة التصديق هو أن الممثلين الذين يبررون ذاتهم بلجنة التصديق لا يفعلون شيء لتشجيع التطوير في التدريس و(أو) التعلم.
- دائما ما كانت زيارات المعهد الملكي للأعمال المعمارية في بريطانيا (ريبا) من النوادي المميزة من نوعها، وعليك إما أن تكون عضوا في ناديهم أو غير منتسب له. تتكون اللجنة التي ستزورنا الأسبوع القادم من المتسلقون المحترفين من الشباب المتدافع القادمين من جنوب شرق إنجلترا والذين يملكون الوقت لتولي مهام لجنة المعهد (ريبا) إلى الأبد. لكنهم لديهم فكرة ضئيلة عن كيفية عملنا في مجال التعليم اليوم، ومن المؤكد أنهم لم يسمعوا قط بممارسة تقييم الأبحاث. فهم يركزون فقط على التصميم، متجاهلين بذلك بقية المنهج.

وقدم أحد المشاركين نظرة شاملة حيث قالوا إن الاعتماد دورية هي عملية دورية وأثر ذلك على الجهود المبذولة للتوثيق الإبداعي.

- ويبدو أن المحصلة النهائية لدينا عبارة عن حلقة تتكون من العملية التعليمية التي تتبع حياة الطالب على أرض الواقع. فإذا كانت الهيئة واعية بكل ما يدور حولها، قدمت تقريرا ووضعت تصنيفات جديدة... إلخ. قد تركد الهيئة قليلا عند محاولة اللحاق بعملية احتراف التعليم كمهنة وهكذا، وذلك يعتمد على الهيئة ووضعك في هذه الحلقة. حتى عام 1993، لم يحدث أي تغيير في التعليم الطبي منذ مئة عام، حتى جاءت بعض الوثائق الهامة نسبيا والتي غيرت ذلك. لا يزال التعليم المبني على المشكلات موجودا ومستمرا ويخرج مناهج تمهيدية، إلا أن مصدر ذلك يأتي بناء على أوامر الحكومة الإلزامية بما في ذلك المدارس الطبية، قضايا القوة العاملة....إلخ.

وفي هذا السياق، يتم محاولة تصغير الهيكل الخارجي إلى أي شكل يبقيه حكيما وملما بالمعلومات. يعتبر ذلك أسلوبا انتفاعيا بحق في الأساس كما يتم تنفيذه بالقوة بفعل الضرورة التاريخية.

في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تبدو عملية الاعتماد هي القوة الدافعة الحقيقية

للتغيير الإبداعي في التعلم والتدريس وإنما يرجع لجهود التقييم المتابع لنتائج تعلم الطلبة، والتي يوفر البحث فيها أساس دمجه بعلم أصول التدريس.. المبدع.

- يركز حاليا اعتماد المؤسسات على نتائج تعلم الطلاب بشكل واضح بحيث يسهل عليها (المؤسسات) تنفيذها من أجل استخدام هذه المعلومات في استهلال التغيير في التدريس والتعلم.

البيروقراطية والعبء

كانت كمية العمل المتضمن في الاعتماد هي الفكرة المتكررة.

تم إبراز المشكلة بالمتطلبات القاسية التي تم النظر إليها كبيروقراطية صارمة في أحسن الحالات وكدرجة تحكم عديمة الأهمية في أسوأ الحالات.

- حسنا، من الواضح أنه عمل روتيني شاق، وخصوصا عندما يصر مكتب مراجعة المشكلات (PRB) على استلام وثائقه بشكلها المكتوب ورفض الوثائق (البديلة)التي تتوجه لنفس القضايا أو الاحتياجات، والتي (الوثائق البديلة) تملكها الجامعة أو برامجها فعلا لأغراض خاصة. ولكننا نعمل على محاولة التوصل لنقطة تفاهم متبادل مع مكاتب مراجعة المشكلات (PRB) بشأن ذلك، ومحاولة إيجاد طرق لإشراك هذه المكاتب في أحداث خاصة تتعلق بالاعتمادية ذات جودة عالية مثل البيانات النهائية والمراجعات والتصديق وأيا كان كبديل عن الزيارات الرسمية المنفصلة مثلا.

قد ينجح ذلك في بعض الأحيان عند السؤال عن الطرق الممكنة للحد من/ تحجيم البيروقراطية، فيجيب طالب الاعتماد بطرق عديدة مثل:

- بقبول المعلومات الموجودة بشكل فعلي في القسم / المدرسة بالشكل المتاح، فنحن نقضي أياما في نقل المعلومات وتعديلها بالصيغة المطلوبة التي تختلف عن صيغة معلوماتنا.
- بعدم الإصرار على تحصيل تقدم الطلبة باستخدام الرسوم التخطيطية للبرنامج إذا لم تملك الجامعات برامج الحاسب اللازمة لتحصيله بشكل تلقائي.

- عن طريق قبول المعلومات، في شكل إلكتروني. وعلى سبيل المثال لدينا العملية التعليمية الخاصة برمتها من المدرسة موجودة على الشبكة الداخلية للانترنت، وأن كل شيء يرغب به من موظفي مؤسسة المهندسين الكهربائيين كان موجود بالفعل على الإنترنت، ولكن الشكل المسلم بعه من قبل هذه المؤسسة لم يكن موجود، وبالتالي، قد أضعتنا الكثير من وقتنا في بث المعلومات ومن ثم، وضعها في الجداول والمربعات المناسبة.
- وأود أن أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لأقترح أن مؤسسات الاعتماد يجب ألا تصر على أي شكل محدد يمكن أن يحد ويقيد العمل الإبداعي حيث يتم تقديم المعلومات، لكن يجب على هذه المؤسسات أن تتوقع وجود المعلومات، كما يجب عليها أيضا في الواقع، إصدار أحكام وتقييمات وشروط يمكن من خلالها معرفة ما إذا كانت الطريقة التي يتم من خلالها الاحتفاظ بالمعلومات مناسبة أم لا. ونحن نرى على سبيل المثال، أن طريقنا أفضل من هؤلاء موظفي مؤسسة المهندسين الكهربائيين، لذلك بخصوص هذا الصدد، قد أضعنا الوقت في إعادة صياغة وتنسيق المحتوى. وحاليا، يوجد الكثير من الازدواجية أو التكرار في تقديم نفس المعلومات ولكن من خلال أشكال كثيرة ومختلفة.

ويشير آخرون إلى كمية العمل المطلوب، بأنه كان أقل سلبيه في دلالات ملاحظاتهم:

- نعم ذو قيمة: على الرغم من أن الفرد مضر أن يطرح ويضع متطلبات حتمية لحشد من الأوراق، حيث أن دلالة هذا الحشد من الأوراق تكون معتدلة وواقعية: مثلا شخص لديه مجموعة من الطعام، فالطبع يشعر بتخمة السعادة والفرح، فهذا يتم إعادة عرضه بين قوسين. والمعنى الضمني هنا، إذا كانت العملية جديرة بالاهتمام، فإن متطلبات الأوراق تكون مناسبة للمضي.

وللمضي قدما، فإن الشخص المدعي يتحدث عن العملية الخاصة بالعلوم الطبية الحيوية، وقد لوُحظ الآتي:

- لا أستطيع التفكير في أي إجراءات بديلة يمكن أن تكون فعالة في وقت ما مضى مثل

نظرة حادة ليوم واحد في المنهج الدراسي، المرافق والموظفين والمعلمين. وهذا بسيط، للمنفعة المتبادلة لجميع الأطراف المعنية، تشجيع الابتكار، ومع ذلك، هذا مقبولا بالنسبة لمعايير قياس العقارات الدولية؟ وبالنسبة لمجلس المهن الصحية.

وعلى الرغم من التوافق الواضح في إعداد العلوم الطبية الحيوية، وهي القضية التي أثارت امتعاض العديد من المشاركين، حيث أن كان يوجد تزامن بين الوكالات الخارجية.

- وصعوباتي التي أواجها مع النظام الحالي، وجود كميات هائلة من الأوراق التي امتدت، وعدم وجود تنسيق بشأن التحقق من نوعية الزيارات الشرعية. وكثيرا ما أجد وكالات مثل: وكالة ضمان الجودة والمجلس الوطني للإعلام ووكالة إن أي أو تتقدم بزيارات لمؤسسات، ولكن في نفس الوقت نادرا ما تشارك نفس المستندات.
- وهنا لدي وجهات نظر قوية، حيث أعتقد أن مؤسسات الاعتماد مثل مؤسسات أر أي إي، كيو أي أي، وغيرها من المؤسسات، أن إخضاع الجامعات لعمليات التقييم المستمرة فينبغي أن توافق مرة واحدة وإلى الأبد بالتشاور مع الجامعات ويستقروا على الشكل الذي ينبغي أن يعرضوا فيه المعلومات لجميع الأغراض، حيث يمكن من خلال الضغط على الزر المناسب استرجاع المعلومات المطلوبة لممارسات معينة. ونحن لدينا المعلومات الضرورية في كل الأوقات، ومع ذلك يحدث تقييم في كل وقت، ونحن نقضي أسابيع وربما أشهر لإعداد المستندات.

ونقص التقييم وتعارض الوثائق يدل على رغبة الوكالات المختلفة في التحكم في احتكارهم لجودة ومستويات عملية المراقبة، ومرة أخرى ربما يتساءل البعض إذا كان هذا موجود في المصلحة العامة أو منظمات المراقبة للمصلحة الذاتية؟ ومع ذلك، لا يتم فرض كل عبء إضافيا خارجيا.

وأحيانا، يتم زيادة العبء على عمليات مراقبة الجودة داخل المؤسسات.

- ونحن نحاول أيضا الحفاظ على تدقيق أكثر صرامة ومراقبة الوثائق وجعلها متاحة أكثر من الماضي. وهناك مجموعة فرعية من لجنة ضمان الجودة الأكاديمية تفحص

الطلبات للتأكد من أنها مناسبة أم لا وذلك للخروج من الوثائق الأكاديمية. وهذا يتطلب الكثير من الوقت، ونحن ندين بالفضل لزملائنا الأكاديميين لقراءتهم هذا التوثيق. وأنا أيضا قد قرأت كل شيء يتعلق بالتوثيق.

والمناقشة قد تكون هي الرد الحتمي الذي لا مفر من المؤسسات الخاضعة للطلبات المتزايدة للاعتماد. ومن المؤكد أن المقترح الجديد المتعلق بعمليات الاعتماد في بعض الدول الغربية نظام بيروقراطي سخيف ودليل على انعدام الثقة في الأوساط الأكاديمية.

التحالف

في بعض الأحيان يستفيد الأكاديميون بشكل دقيق للوهلة الأولي من الهيئة الوظيفية أو التنظيمية لدعم أهدافهم الخاصة. ويتحالفون مع الهيئة الوظيفية من خلال معرفة تأثير الاعتماد على الأسواق التجارية. يستخدم هذا التحالف في بعض الأحيان لمناقشة التدريبات الحالية وفي بعض الأحيان يستخدم لجعل الموارد المؤسسية مرغوبة.

ولاحظ غيل أنه:

- كما انتشر تدريس علم النفس في عدد قليل من الجامعات القديمة إلى جميع نظم التعليم العالي، وجد رؤساء المجتمع أن الاعتماد أداة سياسية مفيدة. وقاموا باستخدام التهديد بسحب الاعتماد من الجمعية كوسيلة لتأمين المرافق المعززة للبرامج الجامعية الخاصة بهم.

أبدي المشاركون على جانبي المحيط الأطلسي ملاحظة تتعلق بالآتي:

- أن الاعتماد يشتمل على بعض العيوب. أنه مكلف وأحيانا الفرق في التفويض سيجعل التوصيات التي تتسبب الوضع المالي تنتقل من البرامج غير المعتمدة لتلك المعتمدة وهكذا تستطيع البرامج الاحتفاظ باعتمادهم. وهذه نتيجة غير ملائمة.
- أن العثور على اعتماد الهيئة المهنية يصنع حائل ' ضد مبادرات الإدارة العليا لتقليل الموارد.

- إن الاعتماد هو الأكثر قيمة من قبل أولئك الذين لا يريدون الحصول عليه، وأولئك الذين يعرفون كيفية استخدام ه على نحو إبداعي لإجراء عمليات التقييم الذاتي المبتكر – ولمواجهة الممولين مع ما يقوله مفوضي الاعتماد نحن بحاجة إلى الاحتفاظ بالاعتماد على نحو حازم'

التحالف الواضح بدقة يتم حله بسهولة نسبيا. ليس هذا فقط هو ما يعتبر الحيلة المخادعة استنادًا إلى المصالح الذاتية للأكاديمية، كذلك استخدام أي دعم متوفر، لاسيما في المرات التي تم فيها تقويم الموارد، لكن الهيئات المهنية ليست متعارضة باستثناء الأكاديميين.

في بعض الأحيان، يبدو أنه يتم التحكم فيها بالفعل عن طريقهم:

- حيث بدا بعض الموظفين ينتقدون أعمال الهيئات الهندسية التي ترفع المطالب الأكاديمية لحالة إجازة الاستئجار بشكل كامل من أجل تعزيز وضعهم المهني الذي تحكمه الحياة الأكاديمية إلى حد ما، مما يدعم تأكيد توفر الاحتياجات التعليمية أكثر من التأكيد على احتياجات الحرفة ذاتها.

نشاط المتخصص

مما يبدو من جميع الإجابات السابقة أن الاعتماد هو لعبة المختصين، فهو لا يتطلب تشغيل جميع العاملين أو تدريب الطلاب إلى حد مؤثر. ويعتبر الاعتماد للطلاب كونه علامة بارزة أكثر من عملية الاعتماد ذاتها. فهو يتعلق بوحدة المناهج. وكما أشار طالب يدرس الطب: "جميعنا يحتاج لدراسة مناهج متشابهة". فعدم تشغيل الجميع وإبقاء عناصر غامضة هو أحد أجزاء العنصر المتحكم في الاعتماد.

السلطة

يعتبر الاعتماد صراعا من أجل الحصول على السلطة فهو ليس عملية ودية ولا يشغل جميع المدرجين فيه. كما أنه ليس عملية تعريف بحتة للذين تطابقت حالاتهم مع الحد الأدنى من المعايير للحصول على الاعتماد ببساطة. يبين الدليل من الولايات المتحدة

وبريطانيا بوضوح. لقد تصدعت وضعفت عمليات الاعتماد أساسيا بسبب عملية الجودة والضمان وأيضا بسبب تأمين السلامة العامة الخاصة بممارسات المنظمات والتي تكون متعارضة مع تحسين أداء تلك المنظمات المبني على التقييم المتواصل لنقاط ضعف وقوة تلك المنظمات.

التناقض بين الاعتماد – التحسين

لعدة عقود، حاولت مناقشة الجودة في التعليم العالي أن تشارك في عدم التوافق الواضح، بتطبيق وظيفة محاسبية لمتابعة الجودة الخارجية وما هو مأمول لوظيفة التحسين.

و ينعكس هذا في تحليلات الاعتماد التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية. وناقش جرهام وترو وليمان أن عملية الاعتماد تعاني من عيوب بشكل أساسي بسبب عملية إصدار الشهادة والضمان للعامة من أجل سمعة تطبيقات المكتبة غير المتوافقة مع تحسين أداء وظيفة الاعتماد القائم على التقييم المستمر وتقييم نقاط الضعف والقوة.

وتتغلب وظيفة الشهادة على التحسين بسبب أن العملية تؤدي إلى إنتاج مستند علاقات عامة يذكر نقاط القوة في المؤسسة التعليمية، ويحجب نقاط ضعفها. وهذا بدقة عكس ما نحتاجه في حالة خدمة وظيفة التحسين للاعتماد.

والأكثر بخصوص هذه المسألة، كما لاحظت ميوري، أن عملية الاعتماد في الولايات المتحدة لا تقنع العامة من الشعب بشكل مرضي، حيث أن جودة المهن تكون محفوظة.

- يجب أن نتوقع وجود ضمان للجودة في المهن التعليمية الأخرى الموجودة، مثل التدريس، وما وراء قدرة عملية الضمان نفسها، وهذا حتما يستلزم آليات منح الترخيص والضمان، التصديق، مراجعة الآراء، التوظيف، وغيره. ولقد تم اتخاذ القرار بناءً على منح هذه الخدمة (الاعتماد)، الترخيص المهني والشهادة والجدارة والشرف، فهذا القرار يجب أن يرتكز على دليل قوي من الإنجاز أكثر من المطابقة والخضوع طبقا لمقاييس ومستويات مثل عدم التصديق الكامل، ومؤسسة بواسطة مجرد عدد من أعضاء تلك المهن.

على الرغم من الاندفاع نحو عملية الاعتماد في العديد من أجزاء أوروبا غير مفوض به في مصالح الفرد الذاتية، حيث يوجد قضايا رئيسية مازالت متعلقة بالبيروقراطية (المصالح الفردية). التخليد الذاتي والرغبة المتزايدة للتحكم تم تميزها وتصنيفها في عدة أنواع من وكالات ضمان الجودة، وخاصة هؤلاء مع تخفيف التحكم الاعتمادي. وعلاوة على ذلك، كما وضحت التجارب الأمريكية أن الاعتماد غير مختلف عن قضايا الجودة، كما لا يوجد شيء يدفعنا لكي نقترح أن الاعتماد سوف يختبئ خلف التقييم الضريبي والتقييمات الأخرى للجودة. وكما يتزايد التصريح ويصبح أكثر توجيها وتميزا، يتزايد الانفصال الأكاديمي، كما تتفهم الموظفين قلة الثقة، وحكمهم الأكاديمي أصبح الذي أصبح غير محدد.

فالتصور الناتج من فقدان وقتل الاستقلالية والحربة لاتخاذ قرارات تتعلق بأصول التدريس تصنع سياق من الالتزام، وأخيرًا، كما رأيناه في مجالات أخرى للرقابة على الجودة، ولعب الألعاب، واحتكار وتخريب العملية. والتحسين طريق طويل في أسفل جدول الأعمال، هذا لو افترضنا أنه يقع في جدول الأعمال أصلًا. فيُعبر عن أغلب الإحباط في فقدان الرقابة على وضع طرق التدريس واحتمال التحسين.

ووجهة النظر الإيجابية لعملية ILTHE دقيقة حيث أنها تشجع بشدة ابتكار، وانعكاس وتفويض الرقابة للأكاديمي. وبالرغم من أن المعلمين قد لا يكونوا على علم بالاهتمامات المحددة لمكان عمل التطبيق المهني، فالمشاركون على نفس القدر من عدم العلم بعملية التعلم. وفي حالة عدم تحديث المعلمون لفهمهم لمبادئ الحقل المهني الذي يدرسوا فيه: سيكون بعيد عن الدليل الذي يمثل فيه المهنيين هيئات الاعتماد المتمكنة جيدًا في أصول التدريس.

الخلاصة

مع ذلك، فالأمر لا يتعلق كثيرًا بأن عملية الاعتماد والتوثيق تعتبر حماية للمصلحة العامة أو عملية للحفاظ على المصلحة الخاصة عن طريق الاعتماد. وفي الواقع ، فإن عمليات التوثيق لا تعتبر عمليات بيروقراطية ولا تمنع وتقيد عملية الابتكار.والاعتماد

تأتي أهميته من دلالته على افتراض أيدولوجية أكثر عمقا ،وتتلخص في رؤية جون هاكستاد الثالثة وهي عبارة عن مفهوم مجرد من سلطة التوثيق الرسمي. ومرارا وتكرارا ، قد رأينا ما تشير إليه عمليه الاعتماد ،بأنها تخطي عبر الحدود ،مثل الكلب الذي يهز ذيله لكي يأخذ الإذن لفعل شيء ما وما شابه ذلك.

حيث هناك واحد من أقوى المؤيدين فكرة الاعتماد، قد أشار إلى نظرة مكثفة ليوم واحد في المنهج ، المرافق ، والموظفين.... وهذا تبسيط للمنفعة المتبادلة لجميع الابتكارات المعنية، بالإضافة إلى التشجيع.وهذا قد جعل عملية الاعتماد تحتاج إلى أن تكون لدى الهيئات المهنية والتنظيمية. والمستوى الثالث، هو الأسطورة، يتضمن أن سلطة التوثيق المجردة التي تشرع إلى عملية الاعتماد.

ومع ذلك، رغم أن هذا يعتبر أمرا مفروغ منه، تعتبر هذه الأسطورة سلطة الاعتماد توجيه واقعي وملائم من قبل الأقوياء للتحكم في أولئك الذين يقدمون الخدمات التعليمية. يعرف الاعتماد بشكل أساسي بتحول السلطة من المتعلمين إلى المديرين والبيروقراطيين. وتؤكد الاتجاهات التي تعد بالفعل واضحة في المملكة المتحدة نحو المسئولية المفوضة ولكنها تعكس اتجاه الإنابة في أغلب الجزء المتبقي من أوروبا. ولفهم توقعات الموظفين للاعتماد، يتطلب ذلك نظرة شاملة توضح الوظيفة الرقابية للاعتماد في إطار سياق أوسع للتعليم العالي باعتباره منفعة عامة.

ويعد من الضروري البحث في تشريعات الاتحاد الأوروبي لإظهار عمليات السلطة والأيديولوجية التي تشرع الوظيفة الرقابية للاعتماد. وحينها فقط يمكننا أن نقترب من الاعتماد بانفتاح وانتقاد.